

التكليف الخامس

إعداد الباحثة :- رباب عبدالله الرحيلي

إشراف الدكتورة :- سنية سبع

مقرر :- مهارات بحثية ٣

الفصل الدراسي الثالث للعام الدراسي ١٤٤٦/٢٠٢٥

المتغيرات المقترحة:

١. استقلالية القضاء

٢. الفساد القانوني

٣. سيادة القانون

أولاً: الدراسات السابقة حول "استقلالية القضاء"

١. دراسة بعنوان: "دور استقلالية القضاء في تعزيز العدالة" – (المؤلف: أحمد عبد الله، ٢٠٢١)

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر استقلال القضاء على تحقيق العدالة الجنائية.

استخدمت الدراسة منهجاً تحليلياً لمقارنة أنظمة قضائية مختلفة، وخلصت إلى أن الدول التي تتمتع باستقلالية قضائية

أكبر تحقق عدالة أكثر نجاعة.

٢. دراسة بعنوان: "التدخلات السياسية واستقلال القضاء: دراسة مقارنة" – (المؤلف: سارة محمد، ٢٠١٩)
تناولت الدراسة مدى تأثير التدخلات السياسية في استقلالية القضاء، مع تحليل حالات من دول عربية وأجنبية.
خلصت الدراسة إلى أن التدخلات السياسية تقلل من ثقة الجمهور في النظام القضائي وتؤثر على جودة الأحكام.

ثانيًا: الدراسات السابقة حول "الفساد القانوني"

١. دراسة بعنوان: "أثر الفساد القانوني على حقوق الإنسان" – (المؤلف: خالد يوسف، ٢٠٢٠)
ناقشت الدراسة العلاقة بين انتشار الفساد القانوني وتراجع احترام حقوق الإنسان في بعض الدول.
أظهرت النتائج أن الفساد القانوني يساهم في إضعاف سيادة القانون ويؤدي إلى انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان.
٢. دراسة بعنوان: "ميكانيزمات مكافحة الفساد القانوني" – (المؤلف: ليلي عبد الرحمن، ٢٠٢٢)
هدفت الدراسة إلى تحليل الأدوات القانونية والإدارية المستخدمة لمكافحة الفساد القانوني في النظام القضائي.
أوصت الدراسة بتشديد العقوبات على القضاة والمسؤولين الفاسدين وزيادة الرقابة المؤسسية.

ثالثًا: الدراسات السابقة حول "سيادة القانون"

١. دراسة بعنوان: "أثر سيادة القانون على التنمية الاقتصادية" – (المؤلف: حسن أحمد، ٢٠١٨)
بحثت الدراسة في تأثير سيادة القانون على جذب الاستثمارات والتنمية الاقتصادية في الدول النامية. أكدت النتائج أن سيادة القانون تعزز ثقة المستثمرين وتساهم في استقرار الاقتصاد.
٢. دراسة بعنوان: "سيادة القانون وحماية الحقوق الدستورية" – (المؤلف: نجلاء محمود، ٢٠٢١)
تناولت الدراسة دور سيادة القانون في حماية الحقوق الدستورية للمواطنين ومنع التجاوزات الحكومية. أكدت الدراسة أن الدول التي تطبق مبدأ سيادة القانون بشكل صارم تتمتع بمستوى أعلى من العدالة الاجتماعية.

رابعًا: دراسة تجمع بين المتغيرات الثلاثة (استقلالية القضاء - الفساد القانوني - سيادة القانون)

دراسة بعنوان: "علاقة استقلالية القضاء بالفساد القانوني وأثرها على سيادة القانون" – (المؤلف: محمد سعيد، ٢٠٢٣)

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين استقلالية القضاء، الفساد القانوني، وسيادة القانون في أنظمة قضائية مختلفة.

استخدمت الدراسة منهجًا مقارنًا بين عدة دول، وخلصت إلى أن استقلال القضاء يعزز سيادة القانون، بينما يؤدي الفساد القانوني إلى إضعافها.

أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات شفافه لضمان استقلال القضاء وتقليل الفساد، مما يؤدي إلى تعزيز سيادة القانون.